- **الجمهورية – الجمعة 18.08.2017**
  - النفط حائر بين تراجع الأسواق ومؤشرات على شح المعروض

التفاصيل:

النفط حائر بين تراجع الأسواق ومؤشرات على شح المعروض

استقرت أسعار النفط من دون تغير يذكر اليوم، حيث تجاذبها بيع واسع النطاق في شتى الأسواق ومؤشرات على شح تدريجي لإمدادات الخام.

وارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت تسعة سنتات عن الإغلاق السابق لتسجل 51.12 دولار للبرميل لكنها ما زالت باتجاه تراجع أسبوعي بنحو اثنين بالمئة.

وارتفعت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط ثمانية سنتات إلى 47.17 دولار للبرميل لكنها صوب تراجع أسبوعي يتجاوز الثلاثة بالمئة.

وتعاني أسعار النفط تحت وطأة تراجع أسواق المال عموماً بما فيها أسواق الأسهم الأميركية والآسيوية التي تشهد عزوف المستثمرين وسط شكوك متزايدة في قدرة الرئيس الأميركي دونالد ترامب على تنفيذ برنامجه الاقتصادي وهو ما يوازن أثر مؤشرات على شح المعروض بأسواق الخام .

- **الاخبار – الجمعة 18.08.2017**
  - روسيا تقارع أميركا... بنفط فنزويلا!

التفاصيل:

روسيا تقارع أميركا... بنفط فنزويلا!

الدخول الإستراتيجي للشركات النفطية الروسية، بدأ منذ الاتفاق الأضخم بين بوتين وتشافيز في خضم الأزمة السياسية التي تشهدها فنزويلا، تتعالى الأصوات داخل الكونغرس الأميركي بشأن النتائج العكسية المترتبة على العقوبات التي تلوّح بها إدارة دونالد ترامب ضد الحكومة اليسارية في تلك الدولة اللاتينية، خصوصاً بعدما باتت روسيا لاعباً أساسياً في الصراع القائم على خط واشنطن ــ كاراكاس، باستحواذ شركاتها على حصص هائلة في قطاع النفط الفنزويلي

وسام متى

»العقوبات الأميركية ضد فنزويلا خطوة غير بنّاءة». هذا الموقف الروسي من التصعيد الذي تنتهجه إدارة دونالد ترامب، تجاه الحكومة الاشتراكية في فنزويلا، يبدو طبيعياً، فثمة عوامل كثيرة تجعل موسكو شديدة الحساسية تجاه أي خطوة عدائية ضد كاراكاس، خصوصاً أن أسس العلاقات بين الحليفين لا تقتصر على وجود «العدو المشترك»، بل تتعدى ذلك، لترتبط بمصالح اقتصادية مباشرة، وبمنطقة ساخنة جديدة، يمكن لروسيا أن تتخذها جبهة في صراعها العالمي مع الولايات المتحدة.

لذلك، لم يكن مفاجئاً أن ركّز الكرملن على توثيق العلاقات الروسية ـ الفنزويلية، منذ عام 2006، على نحو غير مسبوق، حين أبرم الرئيس فلاديمير بوتين والزعيم الفنزويلي الراحل هوغو تشافيز اتفاقات ضخمة، تضمنت توريد مقاتلات «سوخوي» وطوافات ودبابات، بعدما قررت الولايات المتحدة وقف توريد قطع الغيار لمقاتلات «أف ـ 16» الفنزويلية، في خضم التوتر الحاد بين الجارين اللدودين.
ولا شك في أن الرجلين اللذين تسلم كل منهما الحكم في بلاده، بفارق زمني ضئيل، ونجح كلاهما في إحداث تغييرات دراماتيكية، إن على مستوى الحكم في الداخل أو على صعيد العلاقات الخارجية، قد جمعتهما رغبة طبيعية في التعاون الوثيق، الذي يقارب التحالف، في مواجهة «العدو» الأميركي المشترك.
بدا الأمر تكراراً لتجارب سابقة، جعلت تقاطع المصالح ضد الولايات المتحدة محرّكاً أساسياً في العلاقات التحالفية بين الاتحاد السوفياتي وبلدان العالم الثالث في حقبة الحرب الباردة، ولكن بفارق جوهري، وهو أن روسيا الاتحادية استخلصت العبر من أخطاء الحقبة السابقة، حين ضخّ الاتحاد السوفياتي مليارات الدولارات في اقتصاديات الدول الحليفة، على شكل ديون طويلة الأجل، ولكنه أخفق في استردادها ـ لأسباب متعددة ـ حتى في الفترة التي كان خلالها في أمسّ الحاجة إلى انعاش اقتصاده المترنح بفعل إصلاحات «البريسترويكا» في نهاية الثمانينيات... وبقية القصة معروفة!
وانطلاقاً من تجارب الحقبة السوفياتية، كان لا بد من أن تدير الحكومة الروسية التعاون الاقتصادي ـ بما في ذلك الديون ـ على نحو مغاير. وعلى هذا الأساس، فإنّ القروض التي منحتها روسيا للدولة الفنزويلية، باتت متمحورة حول ضمانة أساسية هي النفط، الذي يعتمد عليه الاقتصاد الفنزويلي بنسبة 90 في المئة.
على هذا الأساس، ما إن دخلت الشركات الروسية ـ ولا سيما «روسنفت» و«لوك أويل» ـ قطاع النفط والغاز في فنزويلا من باب واسع، حتى باتت تستحوذ على حصص مرتفعة جداً، وشريكاً أساسياً في المشاريع البترولية في الدولة الكاريبية، التي ما زالت تشكل مصدراً حيوياً للطاقة المستوردة من قبل الولايات المتحدة، وذلك على نحو لم تستطع، حتى الشركات الصينية أن تجاريه، بالرغم من أن الأخيرة ألقت، ولا تزال، بثقلها في العديد من المشاريع النفطية في أفريقيا وأميركا اللاتينية، خلال السنوات الماضية.
والواقع أن هذا الدخول الاستراتيجي للشركات النفطية الروسية في العلاقات الجديدة بين موسكو وكاراكاس، بدأ منذ الاتفاق الأضخم بين فلاديمير بوتين وهوغو تشافيز، وتم بموجبه فتح خط اعتماد (ديون) بقيمة أربعة مليارات دولار لتمويل صفقات التسليح المبرمة، على أن يتم السداد على شكل شحنات نفطية.
وتشير الأرقام المتداولة إلى أن حجم الاستدانة الفنزويلية من روسيا شهد تراجعاً خلال السنوات اللاحقة، لمصلحة الصين التي سجلت ديونها مستوى قياسياً في عام 2011 (19 مليار دولار)، وهو العام نفسه الذي أمدّت فيه روسيا حليفها الفنزويلي بخط اعتماد جديد لتمويل شراء الأسلحة (2.8 مليار دولار).
وفي حين شهدت السنوات الأربع التالية مستويات متفاوتة في حجم الاستدانة الفنزويلية من روسيا والصين، فإنّ عام 2016 كان مفصلياً، إذ باتت الأولى الدائن الأساسي. هذا التحوّل يمكن تفسيره على مستويين؛ الأول، هو تراجع مكانة الشركات الصينية في الاقتصاد الفنزويلي، لأسباب مرتبطة بالتأخير في الدفع من جهة، وفضائح الفساد التي طالت بعض تلك الشركات في فنزويلا.
وأمّا الثاني، فيعود إلى التقلبات الدراماتيكية التي شهدتها أسواق النفط العالمية، حين تراجع سعر الخام الفنزويلي من مئة دولار للبرميل في عام 2014، إلى 24 دولاراً في عام 2016.
وبالرغم من استقرار الأسعار العالمية على معدّل 50 دولاراً للبرميل، بعد سلسلة الخطوات التي اتخذتها «أوبك»، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لإنعاش الاقتصاد الفنزويلي، الذي بات يعاني من عجز مزمن في العملات الصعبة.
وبالرغم من تلك الصعوبات النقدية، التي جعلت فنزويلا تواجه صعوبات جدية في شراء الأغذية والأدوية، وتسديد الديون، أو حتى فوائدها، إلا أن الحكومة اليسارية سرعان ما وجدت من ينقذها ـ

ولو بشكل جزئي ــ من خلال خط ائتماني جديد وفّرته روسيا، في مقابل شحنات نفطية، وهو ما ساعد حكومة الرئيس نيكولاس مادورو على دفع جزء من المستحقات المترتبة عليها.
ولكن الأهم ممّا سبق أن الديون الروسية لصالح فنزويلا ــ والتي تشير التقديرات إلى تجاوزها 17.5 مليار دولار منذ عام 2006 ــ فتحت الباب أكثر أمام انخراط الشركات الروسية في قطاع النفط الفنزويلي، إذ باتت شريكة في الكثير من المشاريع النفطية، من خلال الاستحواذ على أصول في شركة النفط الفنزويلية الوطنية (بي دي في أس آيه).

موسكو: نحن لن نخرج من هناك نهائياً، ولا أحد يمكنه إخراجنا
وثمة مفارقة مثيرة للاهتمام، في هذا السياق، وهي أنه بخلاف باقي الشركات المتعددة الجنسيات، التي قلصت أعمالها فنزويلا، لا سيما بعد الأزمة السياسية بين مادورو ومعارضيه، فإن الشركات الروسية اتخذت مساراً عكسياً؛ فشركتا «لوك أويل» و«روسنفت» باتتا قادرتين على بيع 275 ألف برميل يومياً من النفط الفنزويلي (حوالى 14 في المئة من إجمالي انتاج البلاد)، حتى إن رئيس «روسنفت»، إيغور سيتشين، صرّح أخيراً بلهجة صارمة: «كما قلت مراراً وتكراراً، نحن لن نخرج من هناك نهائياً، ولا أحد يمكنه إخراجنا، وسنعمل مع فنزويلا، بل سنزيد حجم التعاون في ما بيننا.«
وبحسب تقارير اقتصادية نُشرت خلال الأشهر الماضية، فإن «بي دي في أس آيه» أجرت مفاوضات «سرّية» مع «روسنفت»، عرضت خلالها على نظيرتها الروسية حصصاً في تسعة مشاريع نفطية، أبرزها على الإطلاق حصة 10 في المئة من أسهم «مشروع بتروبيار»، الذي تستحوذ فيه شركة «شيفرون» الأميركية على 30 في المئة من الأسهم.
ومن بين العروض المقدّمة للشركة الروسية حصص أخرى في مشروعي «ماريسكال سوكري» في البحر الكاريبي و«تيلابا» في بحيرة ماراكايبو، ويشملان ثلاثة حقول نفطية، وحقلي غاز طبيعي، إلى جانب تعزيز الرقابة الادارية على مشاريع مشتركة بين الجانبين.
والجدير ذكره في هذا السياق أن «روسنفت» باتت تملك حالياً حصصاً هائلة في المشاريع النفطية الخاصة بـ«بي دي في أس ايه»، بما يجعلها الشريك الأساسي للشركة الوطنية الفنزويلية في حزام أورينوكو النفطي (الخزان الأكبر في فنزويلا) حيث تستحوذ على حصة 40 في المئة في «مشروع بتروموناغاز»، و40 في المئة في «مشروع بتروفيكتوريا»، و32 في المئة في «مشروع بترومیراندا»، إضافة إلى 40 في المئة في «مشروع بتروبيريخا» في بحيرة ماراكايبو، و40 في المئة في «مشروع بوكيرون» في خليج باريا.
ولا شك في أن لروسيا وفنزويلا مصلحة مشتركة في إبرام مزيد من الاتفاقات الثنائية في مجال النفط والغاز؛ فالأولى تدرك جيداً أنه علاوة على الفائدة الاقتصادية، فإنّ قطاع الطاقة ميدان حيوي لتوسيع النفوذ في منطقة الكاريبي، المعروفة تاريخياً بأنها حديقة خلفية للولايات المتحدة. وأما الثانية، فإنّ الضغوط الدولية المفروضة عليها، لم تبقِ أمامها سوى منفذ وحيد: فلاديمير بوتين.
ولعلّ الأمر قد يكتسب بعداً أكثر أهمية بالنسبة إلى روسيا، إذا ما تعلّق بمقارعة الولايات المتحدة بالغاز الفنزويلي، وذلك في حال نجحت «روسنفت» في السيطرة على شركة المصافي «سيتغو» المملوكة من قبل «بي دي في أس ايه»، التي تتخذ من مدينة هيوستن مقراً لها، والمملوكة من قبل فنزويلا منذ نهاية الثمانينيات، وهي توفر عمليات التكرير لنحو 800 ألف برميل في اليوم، من أصل 20 مليون برميل تستهلكها السوق الأميركية يومياً.
وفي الوقت الراهن، فإن «بي دي في أس آيه» تمتلك 49.5 في المئة من أسهم «سيتغو»، وقد وضعتها كضمان لقرض بقيمة 1.5 مليار دولار لمصلحة «روسنفت» في تشرين الثاني الماضي، ما يعني أنها قد تنتقل إلى الأخيرة في حال عجزت الشركة الفنزويلية عن السداد.
ومن المؤكد أن الشركة الروسية لن تجد صعوبة في شراء أسهم قليلة تمكّنها من تملك «سيتغو»، بما يشكله ذلك من تهديد مباشر ــ وإن محدود ــ لسوق الطاقة في الولايات المتحدة، وهو ما دفع عدداً من أعضاء الكونغرس إلى توجيه كتاب مفتوح إلى الإدارة الأميركية، يحذّر من خطورة هذه الخطوة في ما يتعلق بـ«أمن التزود بالوقود وتوزيع البنزين على المستهلكين

الأميركيين، وتعريض البنى التحتية الأميركية الأساسية لتهديدات تتعلق بالأمن القومي»... لا بل إنّ أصواتاً أخرى في مجلسي النواب والشيوخ راحت تعلو لمطالبة الرئيس دونالد ترامب بالتفكير في النتائج العكسية للتهديدات التي أطلقها مؤخراً بشأن إمكانية فرض عقوبات على قطاع النفط الفنزويلي.

- **اللواء – الجمعة18.08.2017**
  - النفط يتأرجح على وقع الأسواق والمعروض

التفاصيل:

النفط يتأرجح على وقع الأسواق والمعروض

ظلت أسعار النفط في مستويات مستقرة دون تغير يذكر، الجمعة، حيث تجاذبها بيع واسع النطاق في شتى الأسواق، ومؤشرات على شح تدريجي لإمدادات الخام.

وصعدت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت، الساعة 07:11 بتوقيت غرينتش، تسعة سنتات عن الإغلاق السابق، لتسجل51.12 دولارا للبرميل، لكنها ما زالت باتجاه تراجع أسبوعي بنحو اثنين بالمئة.

وزادت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط، ثمانية سنتات، إلى 47.17 دولار للبرميل، لكنها صوب تراجع أسبوعي يتجاوز ثلاثة في المئة.

وتعاني أسعار النفط تحت وطأة تراجع أسواق المال عموما، بما فيها أسواق الأسهم الأميركية والآسيوية التي تشهد عزوف المستثمرين، وسط شكوك متزايدة في قدرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تنفيذ برنامجه الاقتصادي.

- **جريدة الجريدة – الجمعة 18.08.2017**
  - النفط الكويتي ينخفض 72 سنتا ليبلغ 46.93 دولار

التفاصيل:

النفط الكويتي ينخفض 72 سنتا ليبلغ 46.93 دولار

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 72 سنتا في تداولات أمس الخميس ليبلغ مستوى 46.93 دولار أميركي مقابل 47.65 دولار للبرميل في تداولات أمس الأول وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية استقرت أسعار النفط الخام في تعاملات أمس بعد أن أظهرت بيانات أمريكية تراجعا كبيرا في مخزونات الخام في الولايات المتحدة بنحو 13 في المئة.

وانخفض خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط بنحو 5 سنتات ليصل إلى مستوى 46.73 دولار للبرميل فيما استقر خام القياس العالمي مزيج (برنت) أمس عند مستوى 50.27 دولار للبرميل.

- **صحيفة الاقتصادية – الجمعة 18.08.2017**
  - شركة صينية تجري محادثات أولية لشراء حصة في «روسنفت» الروسية
  - النفط حائر بين تراجع الأسواق ومؤشرات على شح المعروض
  - احتياطي النفط الأمريكي يتآكل تدريجيا.. يوازي 40 يوما من الإنتاج المحلي

التفاصيل:

شركة صينية تجري محادثات أولية لشراء حصة في «روسنفت» الروسية

قالت ثلاثة مصادر مطلعة أمس إن "سي.إي.إف.سي تشاينا إنرجي"، التي توسعت من شركة مقتصرة على تجارة النفط إلى شركة طاقة كبيرة، تجري محادثات لشراء حصة في عملاق الطاقة الروسي "روسنفت."

وبحسب "رويترز"، فقد ذكرت المصادر أن مسؤولين كبارا في الشركتين يجرون مناقشات أولية، لكن يي جيان مين رئيس مجلس إدارة "سي.إي.إف.سي" وإيجور سيتشن الرئيس التنفيذي لـ "روسنفت" عقدا اجتماعين بالفعل منذ تموز (يوليو).

ولم تتضح حتى الآن القيمة التي ستستثمرها "سي.إي.إف.سي" في "روسنفت" ولا ما إذا كانت المجموعة الصينية ستشتري أسهما جديدة أو قائمة في الشركة الأم، وأشار مصدر مطلع على "روسنفت" إلى أن الشركة سترحب بصفقة بيع مع "سي.إي.إف.سي" تشمل حصة في نشاطها للتجزئة، الذي يتضمن نحو ثلاثة آلاف محطة وقود، ونحو 150 مجمعا لتخزين النفط وما يزيد على ألف ناقلة بنزين.

وتتفوق روسيا حاليا كأكبر مورد للنفط إلى الصين، كما تعد "روسنفت" أكبر وأكثر شركات النفط الروسية نفوذا نظرا للصلات القوية التي تربطها بالكرملين، وسيعزز الوصول إلى احتياطيات "روسنفت" وطاقتها التكريرية طموح "سي.إي.إف.سي" كي تصبح شركة عالمية لتجارة الطاقة ومنافسا لشركات تجارة مثل "جلينكور."

وتوسعت "سي.إي.إف.سي"، التي تملك عقدا نادرا لتخزين جزء من احتياطي النفط الاستراتيجي للصين، بقوة وعينت مسؤولين من شركات نفط مملوكة للحكومة وتستحوذ على مجموعة من الأصول الخارجية منذ 2015.

وتملك الحكومة الروسية، عبر الشركة القابضة "روسنفت جاس" 50 في المائة في "روسنفت" بعد أن باعت 19.5 في المائة إلى جلينكور وجهاز قطر للاستثمار مقابل ما يزيد على عشرة مليارات يورو "11.8 مليار دولار" في كانون الأول (ديسمبر)، وستحتاج الحكومة إلى إصدار مرسوم حكومي خاص إذا خفضت حيازاتها في "روسنفت" لما دون 50 في المائة.

وتملك "بي.بي" 19.75 في المائة في "روسنفت"، وردا على طلب للتعليق على محادثات الاستحواذ على الحصة، أوضح متحدث باسم "سي.إي.إف.سي" أن الشركتين وقعتا اتفاقا للتعاون في الثاني من آب (أغسطس) حين زار سيتشن مقر سي.إي.إف.سي في شنغهاي، ويتعلق ذلك الاتفاق بالتعاون واسع النطاق في شتى المجالات، من التنقيب عن النفط والغاز إلى الخدمات المالية، وفقا للموقع الإلكتروني للشركة الصينية.

وامتنع المتحدث عن التعقيب على ما إذا كانت تلك المناقشات تضمنت شراء حصة، وذكر متحدث

باسم "روسنفت" أن الشركة تتطلع إلى الصين بوصفها شريكا استراتيجيا وإنها تتعاون مع عدد كبير من الشركات الصينية بما في ذلك "سي.إي.إف.سي."
وأفادت الشركة في بيان أرسل بالبريد الإلكتروني "نعتبر السوق الصينية أكثر الأسواق الواعدة والآخذة في النمو. الشركة ستعزز تعاونها مع الشركاء الصينيين في جميع مجالات النشاط وستدلي ببيانات علنية تبعا لذلك مع تطور المشاريع المشتركة. "روسنفت" لا تملك أسهمها وبالتالي لا تبيع أسهمها."
وستكون "سي.إي.إف.سي" أول شركة صينية مملوكة للقطاع الخاص تقوم بالاستثمار في شركة نفط عملاقة، وفي العادة تلجأ بكين إلى ثلاث شركات نفط كبيرة مملوكة للحكومة للدخول في استثمارات استراتيجية.
ومع طموحها لأن تصبح عملاق النفط الصيني المقبل، دفعت "سي.إي.إف.سي" 900 مليون دولار لشراء حصة تبلغ 4 في المائة في حقل بري مملوكة أغلبيته لشركة بترول أبوظبي الوطنية "أدنوك"، واتفقت على شراء 51 في المائة من "كيه.إم.جي.آي" الوحدة التابعة لشركة قاز موناي جاس المملوكة للحكومة القازاخستانية و20 في المائة من مجموعة كوين وهي شركة للخدمات المالية مقرها نيويورك.

النفط حائر بين تراجع الأسواق ومؤشرات على شح المعروض

استقرت أسعار النفط دون تغير يذكر اليوم الجمعة حيث تجاذبها بيع واسع النطاق في شتى الأسواق ومؤشرات على شح تدريجي لإمدادات الخام.
وفي الساعة 0711 بتوقيت جرينتش ارتفعت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت تسعة سنتات عن الإغلاق السابق لتسجل 51.12 دولار للبرميل لكنها ما زالت باتجاه تراجع أسبوعي بنحو اثنين بالمئة.
وارتفعت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط ثمانية سنتات إلى 47.17 دولار للبرميل لكنها صوب تراجع أسبوعي يتجاوز الثلاثة بالمئة.
وتعاني أسعار النفط تحت وطأة تراجع أسواق المال عموما بما فيها أسواق الأسهم الأمريكية والآسيوية التي تشهد عزوف المستثمرين وسط شكوك متزايدة في قدرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على تنفيذ برنامجه الاقتصادي وهو ما يوازن أثر مؤشرات على شح المعروض بأسواق الخام.

احتياطي النفط الأمريكي يتآكل تدريجيا.. يوازي 40 يوما من الإنتاج المحلي

قال تقرير دولي إن الاحتياطيات النفطية الأمريكية تتآكل تدريجيا، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة تدرك تماما مدى اعتماد اقتصادها على الخام المستورد، ولذا أنشأت احتياطي النفط الاستراتيجي ـ بعد حظر تصدير النفط العربي في سبعينيات القرن الماضي ـ في محاولة للتأكد من عدم تكرار النقص المؤلم الذي تسبب فيه الحصار.
وأوضح تقرير "أويل برايس" الدولي أن الاحتياطيات الاستراتيجية الأمريكية توازي إنتاجا محليا من النفط يعادل 40 يوما، إضافة إلى الواردات النفطية.
وألمح التقرير إلى أن الإدارة الأمريكية برئاسة دونالد ترمب تتبنى رؤية خاصة في موضوعات الطاقة، تقوم على فكرة أن الولايات المتحدة لا تحتاج إلى كثير من النفط، خاصة في ضوء معدلات الإنتاج العالية الحالية، وتدعم الإدارة التوجه نحو خفض الواردات.

ولفت التقرير إلى وجود كثير من الدوائر المالية والاقتصادية الأمريكية ـ من ضمنها الكونجرس، تعارض هذا التوجه وترفض فكرة بيع نصف الاحتياطي النفطي الاستراتيجي، معتبرة ما يراه البعض صحيحا اليوم قد لا يكون صحيحا بعد عقد من الآن، مشددة على أنه لا توجد ضمانات بأن ازدهار إنتاج النفط الذي تشهده الولايات المتحدة حاليا سيحافظ على وتيرته في المستقبل، لذلك سيكون من الأفضل ترك السوق في مسارها الطبيعي.

- **دار الخليج الاقتصادى – الجمعة 18.08.2017**
  - السوق يتجه إلى التوازن بفضل اتفاق «أوبك» - زيادة الإنتاج الأمريكي وتراجع المخزونات يبقيان النفط مستقراً

التفاصيل:

السوق يتجه إلى التوازن بفضل اتفاق «أوبك» - زيادة الإنتاج الأمريكي وتراجع المخزونات يبقيان النفط مستقراً

استقرت أسعار النفط أمس الخميس، بعد أن أظهرت بيانات أمريكية تراجعا كبيرا في مخزونات الخام، لكن مع زيادة في الإنتاج ليصل إنتاج الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته في أكثر من عامين. واستقر خام برنت دون تغير عند 50.27 دولار للبرميل. ونزل الخام الأمريكي الخفيف خمسة سنتات إلى 46.73 دولار. وكان كلا الخامين قد تراجعا أكثر من واحد في المئة أمس الأول الأربعاء.

أظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تراجع مخزونات الولايات المتحدة من النفط الخام نحو 13 في المئة عن مستويات الذروة المسجلة في مارس/ آذار إلى 466.5 مليون برميل. والمخزونات الآن أقل عنها في 2016. لكن إنتاج النفط الأمريكي يزيد سريعا مع استفادة منتجي النفط الصخري من ارتفاعات الأسعار في الفترة الأخيرة.

وقفز إنتاج الولايات المتحدة 79 ألف برميل يوميا إلى أكثر من 9.5 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي مسجلا أعلى مستوياته منذ يوليو/ تموز 2015 ومرتفعا 12.75 في المئة عن مستواه المنخفض المسجل في منتصف 2016.

وقال تاماس فارجا كبير محللي السوق لدى «بي.في.ام أويل أسوسيتس» للسمسرة في لندن: «بيانات إدارة معلومات الطاقة تنبئ بأن سوق النفط الأمريكي يزداد توازنا مع تراجع مخزونات الخام. التركيز انصب على القفزة الكبيرة في الإنتاج.«

وتقوض زيادة الإنتاج الأمريكي جهود منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والمنتجين غير الأعضاء في المنظمة مثل روسيا لتصريف تخمة المعروض العالمي من الخام. وتعهدت تلك الدول بخفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا بين يناير/ كانون الثاني الماضي ومارس/ آذار 2018.

وقال وليام أولولين، المحلل لدى «ريفكين» الأسترالية للأوراق المالية: «إذا استمر تراجع المخزونات بهذه الوتيرة فستنزل عن متوسط خمس سنوات في غضون شهرين». وأضاف أن وتيرة التراجعات تنبئ بأن تخفيضات إنتاج أوبك تُحدث أثرا، لكن أسعار النفط الحالية تشير إلى أن السوق متشككة في فرص استعادة التوازن بسوق النفط في المدى الطويل. تجدر الإشارة إلى أن أسعار «برنت» منخفضة نحو 12 في المئة منذ بدأت «أوبك» وحلفاؤها خفض الإنتاج في يناير/ كانون الثاني.

من جانب آخر، قالت شركة «جازبروم» التي تحتكر صادرات الغاز الروسي عبر خطوط الأنابيب أمس الخميس، إنها زادت صادراتها إلى تركيا بنسبة 22.4 في المئة في الفترة من أول يناير/ كانون

الثاني إلى 15 أغسطس/ آب 2017. تجدر الإشارة إلى أن تركيا تعد ثاني أكبر مشتر للغاز الطبيعي الروسي، وفقا لبيانات جازبروم.
من ناحية أخرى، قالت المؤسسة الوطنية للنفط الليبية في بيان، إن حقل الشرارة النفطي «يعمل بشكل طبيعي»، وأن الأمور به مستقرة حاليا، وذلك بعد اختراقات أمنية تعرض لها الأسبوع الماضي. ولم يكشف البيان عن تفاصيل بخصوص الإنتاج في الحقل، وهو الأكبر في ليبيا إذ كان ينتج ما يصل إلى 280 ألف برميل يوميا. وتضمنت الاختراقات الأمنية سرقة سيارات وهواتف محمولة على الطرق التي تربط بين الحقل ومنشآت النفط والغاز المحيطة.
وقال مهندس يعمل بحقل الشرارة، إن الاختراقات عرقلت العمليات ما تسبب في انخفاض الإنتاج بما لا يقل عن 130 ألف برميل يوميا. وصدر بيان المؤسسة الوطنية للنفط بعدما تفقد رئيس المؤسسة مصطفى صنع الله حقل الشرارة مع عدد من كبار المسؤولين بقطاع النفط سعيا لطمأنة العمال على سلامتهم وأمنهم. وقال البيان «تمت مناقشة التمركزات الأمنية الثابتة والمتحركة وضرورة مراجعة التواجد الأمني بالمواقع بناء على دراسة تحليل المخاطر.«
وأكد البيان ما ذكرته بيانات سابقة لمؤسسة النفط من أن الاختراقات الأمنية هي «أحداث فردية»، وأنه تمت معاقبة الجناة. وأشار البيان إلى تتبع سيارتين مفقودتين. وتدير مؤسسة النفط حقل الشرارة بالشراكة مع شركات النفط ريبسول وتوتال وأو.إم.في وشتات أويل. ويمثل إنتاج الشرارة أمرا مهما لانتعاش إنتاج النفط الليبي، الذي ارتفع إلى أكثر من مليون برميل يوميا في أواخر يونيو/ حزيران، بما يعادل نحو أربعة أمثال مستواه في الصيف الماضي.